العولمة وتقويض مبدأ السيادة.

زديك الطاهر & العربي رزق الله بن مهيدي
جامعة الأغواط

ملخص : إن العولمة موضوع حديث أفاض الكثير من الحبر وخصوصا عندما تكون أمام مصطلح آخر هو السادة إذا أصبحنا بين أمرين أحلاهما مرة وتالي نجد الموضوع يدور حول فكرة السيادة وفي الوقت الحالي التي تسوده العولمة بأبعادها المختلفة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لذا من جهة ثانية يقتصر موضوعنا على العولمة الاقتصادية المخصصة في المنظمة العالمية للتجارة والعولمة في القانون الدولي أنين تم انتهاك سيادة عدة دول وصولا إلى الحالة الخيرة حرب الخليج الثالثة.

الكلمات المفاتيح : مفهوم العولمة والسيادة، العولمة الاقتصادية وسيادة الدولة، إيديولوجية العولمة في القانون الدولي الحالي ونسبية السيادة.

تمهيد :

لقد أصبحت العولمة اليوم في أبعادها المختلفة بمثابة ديانة اقتصادية كونية جديدة لها معلمها و وصاياها.شعارها وحدانية السوق و قوامها السوق الواحد و الفكر الواحد في غطاء عليه إسم الليبرالية الجديدة، وعليه فإن مصطلح الدولة و الأمة الذي برز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية قد أصيب بضرب من التراجع إذ يقول "الدكتور أرزقي نسيب " كانت في تلك الفترة تعتبر السيادة هي الحجر الأساسي لبناء الدولة [(1)]

لكن و مع صعود رأس المال اللامتناهي بعد نهاية الحرب الباردة فقد ساهم بازدهارفي التدفقات العابرة للأوطان و إذا تزايد عبور موارد السلطة من مكان إلى آخر متجاهلا الحدود مهملا و بسخرية سيادة الدول

يرى (بريجنسكي)* أن مقولة الدولة تراجعت، فالبنوك الدولية بمؤسساتها و شركات العبر الوطنية تنشط وتخطط بما هو أكثر تقدما من المفاهيم السياسية للدولة و حيث أنه نجد كلما تراجعت الدولة عن سياستها ازدادت الأهمية النفسية القومية الجماعية.

لكن رغم أننا في عالم يشبه قرية صغيرة إلا أن هناك الحروب الأثنية و الدينية و القومية من الجانب الثاني للعالم و تأكد هذا بعد انهيار النظام العالمي الجديد في أواخر الثمانينات والتسعينيات و عليه أجمع بعض المفكرين الغربيين على أن العالم شهد تغييرات على ثلاث أصناف و هي :

أولها انهيار ميزان القوة في أوربا و كان نتيجة للحرب العالمية الثانية، أما التغيير الثاني فهو الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، أما التحول الثالث فهو نجاح الولايات المتحدة الأمريكية[1] في الردع والسيطرة على أوربا وآسيا واستنزاف اقتصادها وكان أشكلها في هذا الاتجاه لأخذها بالبراغماتية.

وأن هذه الأهداف يجب أن تحدد وفق أولويات المصالح في المناطق الجغرافية التي لها أكثر أهمية وإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ويكون هذا وفق أسس من حيث الحيوية أو مهمة أو مجرد مصالح مقيدة لأن الأولى تجعل من الواجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لدعمها بأي وسائل ضرورية ويعادل هذا التدخل العسكري[3] ؛ وهذا ما حدث في الخليج التدخل الأمريكي في العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم **715**، الصادر بتاريخ **1991[4]/10/12** الذي له خلفية اقتصادية هي حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت بصفة خاصة والخليج بصفة عامة. وبالتالي مصادرة سيادة العراق وبهذا برز مصطلح البعد " الجيوبوليتيكي " وهو أداة لتفسير الانهيارات الكبرى ومتابعة الآثار الناجمة عنها. فالذي حصل بعد سقوط جدار برلين وانهيار المجموعة السوفياتية إلى جمهوريات وتحول أوربا الشرقية إلى مجتمعات استهلاكية، وحرب الخليج وما ترتب عليها، كل هذا هو حل أو مسح على الجغرافيات السياسية لأن العوامل السالبة للسيادة لم تعد موقوفة فقط على الردع النووي والصواريخ ذات الرؤوس النووية العابرة لحدود الدولة الواحدة، بل توجد عوامل أخرى أطلق عليها إسم ثورة الاتصالات المحتكرة من الشركات العابرة الوطنية. وبالتالي لم تعد السيادة مقتصرة على مجرد حصول الدولة على الاعتراف الدولي بها أو إقرار الأمم المتحدة مثلا بوجود جماعة بشرية على إقليم معين تتمتع بتنظيم سياسي واستقلال كلي وتخضع للالتزامات الدولية [5]وعلى هذا الأساس تسمى بالسيادة القانونية والسيادة الفعلية التي تتمتع بها الدول المستحوذة فعلا على القوى السياسية الاقتصادية والتكنولوجيا وغيرها [6].

مفهوم السيادة :

إن السيادة مصطلح أثرى الكثير من الجدل والنقاشات؛ فهو مصطلح حساس تبلور منذ القرن السابع عشر، وتمثل في حق السيطرة على رقعة جغرافية محددة. وقد كان للاتفاقات الدولية الدور الرئيسى في عدم تدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، كما لها دور في بسط سلطة الدولة على المجتمع،أو بالأحرى السيادة هي استقلالية القرار الوطني في المجال الداخلي والخارجي [7].وعليه فسيادة الدولة لها وجهان داخلي وخارجي. ففي الداخلي تتمثل هذه السيادة في السلطات المكلفة بفرض القوانين والالتزام بتطبيقاتها على شعبها، في داخل إقليمها الوطني. أما الوجه الثاني للسيادة

الخارجية فتتمثل في صيانة الاستقلال الكامل، والحيلولة دون أي تدخل خارجي. وبالطبع فإن كلا الوجهين مرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا.

وبهذا فالسيادة ترتبط بعنصرين أخريين هما الشعب والإقليم [8]." وهكذا استقر الفقه الدولي على أن السيادة هي ركن من أركان الدولة الوطنية ... وعرفها الفقيه البريطاني (جون أوستي) بأنها العادة في الخضوع والانصياع وسلطة عليا لا تكون بدورها أو من عاداتها الخضوع والانصياع لأي سلطة أخرى " [9].مما جعل فكرة السيادة تحتل مكان الصادرة، نتيجة لقيامها على مبدأ إستقلال كل دولة في تنظيم أمورها، و سد حاجاتها دون أن تخضع لأي قيد على حريتها في التصرف.

و لكن التطور المتلاحق للحياة الدولية أدى إلى تطوير العلاقات بين الدول و به أمس التكامل و التلاحم حقيقة و ضرورة قصوى لا يمكن إنكارها.

و قد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة الأولى [10]على أن تقوم الهيئة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها و هو نص يبين أن التنظيم الدولي يقوم على أساس الدولة ذات السيادة و اعتبروا في مؤتمر سان فرنسيسكو أن هذه الفقرة تعني مساواة دول الأعضاء وتمتع كل دولة بكامل الحقوق المتفرعة عن السيادة، و أنه يجب إحترام سيادة الدول، وشخصيتها، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي. وهذا نجد أن هذه المادة تطابق إلى حد كبير النظرية الإدارية وعليه نكون أمام أمر هام و هو: هل الإدارة نسبية أم مطلقة في عصر تسوده حتمية العولمة رغم هذه التعاريف الوارداة كالتالي ؟ :

(جون بودان) "إن السيادة هي سلطة وضع القوانين حتى بدون رضا المواطنين"[11]

و هناك تعريف(الدكتور العناني)"بأنها السلطة الدولية العليا على إقليمها و رعاياها و الاستقلال عن أي سلطة أجنبية أي الدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية،الإدارية،القضائية و لها حرية تبادل العلاقات[12].

مفهوم العولمة :

مازالت العولمة مصطلحا غامضا، ومازالت نظاما في طور التكوين غير واضح المعاني إلا أنها على وجه الإجمال تشير حفيظة من الكتابة في شتى مجالات الاختصاص القانوني و الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي[13].

لأنه عند ما يقال أن العالم قرية صغيرة فإن الأمر لا يتعلق بعبارة تلقي على عواملها بل أبعد من ذلك أنها معادلة جديدة في علاقاتها بالزمان و المكان.

و سوف أقدم عدة تعاريف لظاهرة العولمة :

1)تعريف (نيل فليغشتايم **NEIL FLOGSTAIM**) عندما نتحدث عن العولمة نعتمد عادة على ثلاث عمليات : نذكر منها نمو المبادلات الدولية،بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل التراب الوطني الواحد و لكن في كل أنحاء العالم و أن العلاقات الطبيعة هذا النمو و المنافسة العالمية قد تغير، إذ أصبحت تعتمد الشركات على التكنولوجيا الحديثة للإعلام لتوزيع أنشطتها الإنتاجية أين تكون الأسعار العالمية أكثر انخفاضا

2)أما تعريف (عبد العزيز جلال) " أن العولمة بذرة تقدم و تحمل بذرة الظلم فيما بين الدول و داخل الدول في الوقت نفسه ".

3)أما (عبد الوهاب المسبيري) "العولمة تجعل الغرب هو المركز،تجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالإحترام و البقاء ".

4)أما (صبحي غندور) "هي الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا 5) يرى (عبد الصبور شاهين) " أن العولمة جريمة أو مآمرة تقضي على الخصوصيات التي تميز الشعب و هي أولا و أخيرا قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين".

6)أما(إبراهيم العجلوني) "أن العولمة إلى زوال فكرة و تطبيقا و أن سنن الله هي الغالبة بما اقتضته من اختلاف الأمم و الشعوب و تميزها أن قليلا من الصبر و المقاومة يميل بإقناع الغرب بالبحث عن لعبة أخرى من ألعاب التغلب و المصاولة."

7)أما(إحسان بوحليقة) "أن العولمة هي غطاء قانوني يجيز لأمريكا اكتساح العلم. "

8)و المفكر العربي (ناصر الدين الأسد) "العولمة كالحداثة هي ظاهرة العصر و سمته و في وجهه و في محاولة تجنبها أو العزل عنها إنما هو الخروج عن العصر و التخلف وراءه. [14]

و لعل أوضح تعريف للعولمة الذي يبين علاقة بينها و بين الدول هو تعريف(الدكتور إسماعيل صبري عبد الله) في تحية الكوكبة – أساس الظاهرة الإقتصادي الاجتماعي– :

"التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك. دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو الدولة المعينة و دون الحاجة إلى إجراءات حكومية ".[15]

كل هذه التعاريف جاءت بمصطلح جديد يعتبر كظاهرة لم تكن معروفة قبل النصف الثاني من القرن العشرين ألا و هي العولمة.إن الدراسات السابقة كانت تخاطب دول ذات حدود معلومة و محددة سواء كانت هذه الحدود طبيعية أو اصطناعية في تحديد الدولة أما الكوكبة أو الشوملة فهو تجاوز حدود الدولة أي أنه يخترق حدود سيادة الدولة و يرجع السبب في هذا إلى

صبر غور حتى يؤثر في مختلف المجالات دون وجود رد فعل مقابل يحد من حريتها دون تطويرها هو ناتج تطور دور الدولة اقتصادي

العولمة الاقتصادية و سيادة الدولة :

إن الدعوى إلى العولمة انطلقت بشدة توافق مع أحداث حرب الخليج الثانية وتوافقت مع دعوات الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش)إلى النظام العالمي الجديد الذي كان تتويجا للشعور بالانفراد الأمريكي بالعالم وقبل هذا نجد أن العولمة لها بدايات وجذور عميقة مختلفة بمختلف جوانب السياسة والاقتصادية والعسكرية ..... إلخ

وتتمثل هذا قبل قرنين من الزمن في الثورة الصناعية وبحثها عن الأسواق، والحروب الإقليمية والعالمية وتقسيم العالم بين المنتصرين، وظهور بعد ح.ع. **II** مؤتمر دولي لتنظيم العلاقات الدولية النقدية الذي بدوره عزز الحقيقة بعقد مؤتمر " برتيون وودز " الذي إنبثقت عنه منظمتان ترعى الجانب المالي الدولي. وبمرور مدة من الزمن ظهرت إلى الوجود الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة " **GATT** " كاتفاقية توجت في ما بعد بميلاد المنظمة العالميةللتجارة " **OMC** " الذي هدفها تنظيم التجارة الدولية وتحريرها عن النطاق العالمي هذا كله كان تمهيدا كركيزة لبناء دعوة العولمة[16].

لأن العولمة تعزز النمو الاقتصادي من خلال إيجاد المناخ الملائم لذلك مثل زيادة حجم الصادرات وتوسيع التجارة الدولية، وبمعالجة مشكلات البطالة من خلال إيجاد فرص العمل المناسبة، وكذلك تساهم في حل مشكلة التمويل التي تعاني منها كثير من الدول وبالخصوص البلدان النامية وقد جاء في تقرير صادر من البنك الدولي بعنوان الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية **1995** أن زيادة إندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثل فرص كبرى للنهوض برفاهية [17]وتأكيد لها نجد أحد المفكرين العرب ينادون بإزالة الحدود حيث يقول : " إن حدة التمسك بالسلطات والسيادة المطلقة من جانب الدول بدأت تخف شيئا فشيئا بشعور زيادة الحاجة للتعاون والتضامن فيما بينها وسوف يأتي اليوم الذي تختفي فيه الحدود لتتعايش فيه الشعوب حيث تذوب الوطنية في أشكال من الشراكة والتكتلات وسقوط ما يسمى بالحواجز القائمة على التميز العرقي أو الديني. " [18]وهكذا نموذج العولمة والسيادة لا يلتقيان لأن بينهما برزخ والمتمثل في روح الوطنية التي تمتلكها هذه الأخيرة، على غرار العولمة صاحبة المصلحة المادية المجسدة في الولاء للمنظمات،الشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي،البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة[19]، لأن العوله تحمل تهديد للحرية وسيادة الدول النامية، حيث هذه الشركات مثلا أو المنظمات أمست تهمش دور الدولة بالمعنى السياسي وتفرض قراراتها على الاقتصاد الوطني لأن " الاقتصاد هو سيد السياسة وبالتالي خضوع القانون إلى السياسة وعليه تكون أمام قاعدة هي " إذا اختلطت القاعدة القانونية بالسياسة فقدت القاعدة القانونية مضمونها وفحواها " ومن هذا كله يتبين لنا أن العولمة هي نوع من القولية والهيمنة وأن قبولها يعني بشكل أو بآخر تنازل عن سيادة الدولة.[20]وبمفهوم آخر حديث صاحب العنوان السيادة النسبية لا المطلقة مع سبق الإصرار والترصد.

إيديولوجية العولمة في القانون الدولي الحالي ونسبية السيادة :

إن مفهوم العولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي فهذا الأخير يرتكز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، وتكون أكثر في ميدان التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة كما نرى التوجه الحالي العالمي نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو الانضمام إلى التكتلات الجهوية بأنواعها ولكن تبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها لأنها تشكل العنصر الأساسي في الاقتصاد الدولي وتشكل الشركات الرأسمالية العابرة للقارات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

وعليه ما تزال الدول لها الدور الجاد والفعال في الاقتصاديات المحلية علاوة على الأدوار الأخرى المتعلقة بالحياة اليومية.

زيادة على هذا فإن الشركات العابرة للقارات أو " الوطنية " ليست شركات عولمة حقيقية والسبب في هذا راجع أن أغلب أصولها الثابتة موجودة في الوطن الأم نا هيك عن المبيعات،وبالتالي تحتاج لدولة من اجل تسويق الإنتاج وحالة عدم قيامها بهذا السبب لا يعتبر هذا ضعف وإنما نتيجة خيارات سياسية.وعليه فالاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي تكاد تكون معدومة وخاصة إذا أخذنا أغلب البورصات العربية باستثناء بورصة مصرالتي ما تزال في مرحلة الطفولة، بل نجد أن الوطن العربي على العكس مصدرا للاستثمارات والتوظيفات إلى الخارج وليس مستوردا لها كما أن سيادة الدولة في شكلها الحديث تبلورت منذ القرن السابع عشر لكن ونحن في وضع الهيمنة الاقتصاد العالمي جعل الأمر يثير على النحو البارز فكرة السيادة وقدرتها على التحكم في قرارها الاقتصادي والسياسي .[20]

وعليه كذلك لا يعني أن الدولة فقدت الأهمية، بل يعني أن زعمها باحتكار وسائل العنف المشروعة داخل رقعة جغرافية معينة لم يعد محددا كليا لوجودها وبه فالعلاقات بين الدول لا

تزال موجودة. ورغم العولمة فإن الدول ستحتفظ بالسلطة على شعبها كما أن أغلب سكان العالم يعيشون في عالم مغلق[21].
وعليه فالدولة لا تشبه السلطات البلدية المحلية التي تقدم خدمات باختيار الأفراد أو الفرد حسب النوع والتكاليف.و زيادة على هذا كله نجد فكرة الرفض للعولمة المدعمة من أنصار آخرين ومؤيدين لما قيل هي أنها من الجانب الاقتصادي قد تسهم في صبرغور " تعميق " التبعية لأنها دعوة لفتح الأسواق والاقتصاد على نحو غير متكافئ في ضوء تخلف قوى الإنتاج والإنتاجية زيادة أن فتح الأبواب إلى الاستثمارات الأجنبية تعمل على استنزاف الموارد الوطنية وتؤثر سلبا على استقلال القرار السياسي.
وعليه فإن الخطأ ليس في العولمة، بل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي فشلت فشلا ذريعا، وتأكيدا لهذا ما حدث في المراحل السابقة لأن سقوط التجارب لا يعني في كل الأحوال سقوط لنظريات بقدر ما هو سقوط للتجربة السيئة عن النظرية.[22]
وختام القول يجب أن تتمسك البلدان النامية بسيادتها على أرضها وشعبها على أن تكون هذه السيادة مدعمة بالمشاركة لأفراد المجتمع التي تستطيع بها مواجهة تحديات العولمة والعلاقات الاقتصادية الدولية غيرالمتكافئة وغير العادلة طالما ظلت محكومة بمصالح الرأسمالية العالمية وهذا ما تأكد على أرض الواقع في الأزمة الاجتماعية الكبرى التي عرفتها فرنسا خلال شهر نوفمبر وديسمبر **1995**.

فالاضطرابات التي صاحبت هذه الأزمة تستهدف شكليا القرارات التوازنية لحكومة (جوبي **Alain Jupe**)في الميدان الاجتماعي ولها معنى غير مباشر يتمثل بمقتضيات اتفاقية ماستريخيت، إذ أحداث ماي**1986** تعتبر تمردا ضد نموذج التنمية الذي عرفته الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وأحداث **1995** هي تمرد مجتمعي ضد العولمة وإذا كان الحال هكذا في المجتمعات المتطورة [23]فما هو نظيره في الدول العربية صاحبة المفعول السلبي للإنفاق العسكري وما تشهده من تناقضات ومواجهات مع إسرائيل، زيادة على أثر مخلفات حرب الخليج والتناقضات العربية في عدم وجود أسس الإستقرار في السياسة الاجتماعية داخل جل هذه الكيانات وقد يقول قائل أن مبدأ السيادة الآن قد انقضى إلى غير رجعة بعد ما تم انتهاكه لعدة مرات من طرف الولايات المتحدة ومن معه وهذا تطبيقا لمبدأ كان سائدا أو ظهر إلى الوجود عام **1823** يسمى " مبدأ مونرو"[24] الذي يقوم على مقولة أمريكا للأمريكيين وطبق هذا الأخير في عدة مرات لتدخلات مثال على ذلك ؛ عام **1989** الدخل العسكري في بنما **PANAMA** واعتقال رئيسها نورييغا وإبادة أحياء، وفي ليبيا كان بموجب قرار رقم **748** الذي جاء فيه فرض الحصار الجوي كضربة قاضية حيث بموجبه فرض الحصار على العراق وزيادة على هذا التدخل في الصومال وهايتي و البوسنة و اليوم في عام 2003 وبموجب قرار يحمل رقم 1441الذي يعطى الحق للمفتشين بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فإنه ضرب عرض الحائط بما يسمى حرب الخليج الثالثة إذ ماهي إلا تأكيد على عدم احترام سيادة الدول وانتهاكها سواء بالطرق الشرعية أو الطرق غير الشرعية،إذ الخرق الذي حدث هو تأكيد على الأحادية القطبية بصفة مطلقة رغم أن الادعاءات الأمريكية هي تحرير العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل، وهنا أوجه نقد كيف للولايات المتحدة الأمريكية راعية السلام في العالم والتي تندد بحرية الشعوب لم توقع ولم تصادق على العهد الدولي لسنة 1966 الذي ينص على الحقوق المدنية السياسية و الاقتصادية الاجتماعية في مواده.
أما من جهة الثانية فإن استعمال الأراضي العربية كمحطات عسكرية أمريكية من أجل ضرب دولة عربية هو انتهاك للسيادة رغم رضا الطرف العربي لان الرفض هو غضب الطرف الراعي وبتالي تصنيف هذه الدولة الرافضة في قائمة الإرهاب.

أما النقطة المهمة والتي حدثت بالفعل وهي نهب وسرقة المتاحف لان نهب متحف بغداد وحرق جامعاتها هي عملية إستراتيجية ذات مستوي عالي من الأجرام الدولي والسبب أعتقد وبدون منازع هو أن إسرائيل لها مشكلة إثبات الهوية في الشرق الأوسط،لأن إسرائيل شغلها الشاغل هو نسب هذه الأثار وغيرها المسروقة إلى اليهود إذ الحرب اليوم لم تعد كما كانت في السابق بل هي حرب على البترول،الدين،الحضارة واللغة.

إن الحضارة العراقية التي تمتد إلي أكثر من ستة آلاف سنة والتي دمرت بقرار صاحبة ذا حضرة مائتي سنة ما هو إلا رسالة واضحة لشعوب العالم والعربية بصفة خاصة على أن خرق سيادة أي دولة سيكون أمر سهل للغاية سواء تحت مضلة الأمم المتحدة أو خارجها،إذ ما تعرضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إلي خطر وشيك أو يمس البنت المدللة إسرائيل.

لكن رغم كل هذا نقول أن هذه الانتهاكات هي مجرد استثناء من المبدأ والاستثناء لا ينفي ولا يلغي القاعدة لأن كلاهما يصب في الخانة العلاقات الدولية.
وعليه فإذا كانت الإمبريالية حسب التحليل الماركسي أعلى مرحلة تصلها الرأسمالية فهل يجوز لنا التساؤل حول التطور الكبير الذي تعرفه العولمة وآثارها على ذوبان مفهوم الدولة الوطنية بتجاوز المفهوم الداخلي للسيادة بحيث تفقد الدول

سيطرتها على مواطنيها أي تفقد سيادتها الداخلية؟ وعليه فإن العولمة لم تكن لها أن تتجسد أكثر وتتماسس لولا تعاظم الخطاب الليبرالي الجديد المقدس " لقيم " المبادرة الفردية والمؤسسة الخاصة واللاتقنين والخوصصة والتحرير إذ بدونها لا سبيل إلى العولمة والمجتمع الكوني وطرق الإعلام وبدونهما أيضا لا سبيل إلى دمقرطة العولمة ودمقرطةالسوق [25].

المراجع والإحالات :

(1)– د. نسيب أرزقي : مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية، جزء 36،رقم 1،1998ص84.

* بريجنسكي لمحة : مستشار للرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي.

3 _ محمودحيدر:مفهوم السيادة بعد الحرب الباردة الدولية العولمة،مجلة معلومات الدولية،العدد 58السنة 6 سورية-1996ص48-50

4_ نسيب أرزقي:المرجع السابق،ص84.

5- محمود حيدر:المرجع السابق، ص 43 ومابعدها.

6_ نسيب أرزقي:المرجع السابق،ص84.

7 تونسي بن عامر :قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية،طبعة 1994،ص90.

8 _ محمد الأطرش:العرب والعولمة،ما العمل، ندوة نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،مقال المستقبل العربي،العدد1998،229،ص100ومابعدها.

9_ أحمد خروع:العولمة والسيادة،مجلة الجزائرية للعلوم القانونية،جزء36،زقم1998،1ص35.

10 _ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، المادة الثانية.

11_ عبدالمجيد العبدي:قانون العلاقات الدولية،دار الأقواس للنشر،الطبعة الأولي1994ص105.

12 _إبراهيم محمد العناني :التنظيم الدولي،النظرية العامة،1982دار الفكر العربي ص25.

13 _ ناهدعبدالكريم:العولمة والجريمة،مجلة الدراسات والثقافة الشرطية،العدد357سنة2000،30ص54-55.

14 _ بلقاسم سلاطنية :حقيقة العولمة،مجلة العلوم الانسانية قسنطينة،عدد1999،12،ص8-10.

15 _ إسماعيل صبري:الكوكبة،الرأسمالية في العالم في مرحلة مابعد الانبريالية،المستقبل العربي نالعدد 222، 1997.

16 _ مصطفي مهدي الحسين:العولمة مؤيدوها ومعارضوها،مجلة أحبار النفط والصناعة،العدد359 سنة 2000،31. أنظر أكثر Dominique carreau et patrick juillard : droit international economique, 4eme edition LGDJ, delta paris, 1998

17 _ضيا القرشي :العولمة،فرص جديدة وتحديات صعبة،مجلة التمويل والتنمية،تصدرعن الصندوق النقد الدولي، المجلد 33،العدد1996،1ص30-31.

18 _إدريس العلوي العبدلاوي:العولمة والهوية،مطبوعات أكادمية المغربية،ندوة، المغرب،أوت 1998،ص49-50.

19 _ jean jacques rey et eric robert : instetuts economique international 2eme edition burglomat, bruxelles 1997. voir :jean touxoz et zolnai haquani : organisation international en matiere du production de commerçe et de development , juris classeur de droit international, fascicule 131 volume 01 edition sa paris 1990

20 _ إحسان هندي : العولمة وأثرها على سيادة الدول، مجلة معلومات الدولية،العدد58،سنة 1998،6ص61ومابعدها.

20_ محمد الأطرش : المرجع السابق ص 101.

21 – يحي يحياوي : العولمة أية عولمة – دار إفريقيا الشرق – المغرب 1999 ص 47-54

22 –مصطفى مهدي حسين : المرجع السابق ص 29

23 فتح الله ولعلو : المرجع السابق ص 54 وما بعدها

24 غضبان مبروك : النظام الدولي الجديد بين الطموح الأمريكي لقيادة العالم وتحديث الاستعمار الحديث،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 1 الجزائر،1994 ص112.

25 يحي البحاوي : المرجع السابق ص 52-159.